واصل هذا ان الجمع بين الاختين المملوكتين للبعولة ثابت بالاطلاق قوله تعالى وان تجمعوا بين الاختين الاية تعارض بقوله اوما ملكت ايمانكم فان في هذا العموم اشكالا بين عثمان وعلي رض وكان عثمان رض يقول احلتهما اية يعني قوله اوما ملكت ايمانكم وحرمتهما يعني قوله وان تجمعوا بين الاختين وكان يتوقف فيه وكان علي رض يرجح التحريم لانه اذا كان الجواز والتحريم بسبب واحد نظر فيما اذا كان الجمع بينهما نكاحا فانه نكاح سبب مشروع للحرمة فالجمع بينهما نكاحا دليل على حرمة الجمع بينهما فاخذ رض بقول علي رض احتياطا لتغليب الحرمة على الاباحة فان قيل الاصل في الدلايل الجمع والكف هنا بان نحمل قوله وان تجمعوا على النكاح وقوله اوما ملكت ايمانكم على ملك اليمين قلنا اللفظ الذي هو الجمع بين الاختين يكاحا وحد يهنا وهو قطعية الرحم فثبت حكمه هنا ايضا ولان قوله اوما ملكت ايمانكم مخصوص بالاجماع فان المبوءة من الرضاع والنسب تحرم فلا تعارض بين ما نسخ خصوص وهو الجمع للحرم قوله وكذا الكتابة كالاعتاق في هذا اي في انه يحل على الاخرى وفي المبسوط هذا الصحيح في الكتابة حتى كان له ان يكاتب احداهما بكتابة لا يحل له وطء الاخرى ولا يحل له ان يطأ الاخرى حتى يفسخ الكتابة عن ملك المكاتب حتى لا يلزمه استبراء حادث بعد التحريم لم يحل له وطء احداهما بعقد الكتابة بل يفسخ الكتابة عن ملك المكاتب لان الكتابة عقد لازم من جهة المولى غير لازم من جهة المكاتب حتى ان المولى لو عجز المكاتب عن ادائه كان له ان يفسخ الكتابة ويرده في الرق فكان ملك المولى فيه ناقصا فلا يلزمه العقر بوطئها وكان وطيه اياها في غير ملك حتى لا يتعلق به عقوبة او عقوبة وقد سقطت العقوبة بشبهة الملك فيجعل ذلك ملك الحل فيها بالكتابة كما في البيع بشرط الخيار ان لبائع الاخرى قوله ولا بأس بالمصافحة لانه هو المتوارث وتجوز رخصة بعض المتأخرين تقبيل يد العالم او المتورع على سبيل التبرك وعن سفيان انه قال تقبيل يد العالم سنة وتقبيل يد غيره لا يعجبني قال الصدر الشهيد رح انه هو المختار وما نقل عن الجهال من تقبيل يد نفسه اذا لقي غيره فهو مكروه قال رحمه الله وما يفعلون من تقبيل الارض بين يدي العلماء والمتعلمين والمراضع للاعمال لانه يشبه عبادة الوثن قد كر الشهيد انه لا يكفر بهذا السجود لانه يريد به التحية دون العبادة قال رحمه الله وسمعت الامير السرخسي رح السجود لغير الله تعالى للتعظيم كفر وامام القيام للتعظيم الغير فعن بعض المشايخ رح انه اذا دخل احد من الاغنياء فقيم له ليعظم ولا يقوم للفقراء والعلماء العلم فقيل له في ذلك فقال انه اذا دخل الاغنياء فقيم له ليعظم ولا يقوم للفقراء والعلماء العلم فقيل له في ذلك فقال انه اذا دخل الاغنياء ستر وجوههم من التعظيم ولو تركت تعظيمهم لتفرقوا ولا يطيع الفقراء والعلماء من ذلك وانما يطيعون من التعظيم وعن ابي يوسف رح السلام والتكلم معه في العلم وضع للمباهاة فيثبت القيام والله اعلم فضل في البيع قوله ولا بأس ببيع السرقين روي ان سعيد بن ابي عروبة مر على رجل وهو يبيع السرقين فقال له ما يكسل يد

الارض اذا اصلحها بالعذرة وهي السرقين ويكره بيع القذرة وهي جميع الادوية قال الشيخ ابو منصور رح كل ما انتفع به من الادوية لا يجوز الاستشفاء بمحرم الطعم والشرب القذرة وما انتفع به من غير الادوية من الميتة مثلا يجوز بيعه والانتفاع به كالانتفاع بالخمر والخنزير في الصحيح وعن ابي حنيفة رح انه لا بأس بالانتفاع بالقذرة للحاجة لانه اخبر غير صحيح اي صار من عمل فخبر قوله على ابي حنيفة كان اي عمله كان خبرا قوله مسلما اذكرا او حرا او حملا او امرأة قوله لما مر من قبل الذمية فضل الاكل في الشرب في مسئلة ومن ارسل اجيرا له محوسيا وثنيا وامره بعمل هذا فان كان ثقة يعني انه من يعتمد على كلامه وكان لا يستحل ان يأكل ذلك فاستقاه صاحب المقول له الثقة الميتة بنفسه قوله وكان اكثر ماله حراما كره له ان يقبل هديته او يأكل طعامه الا ان يخبره بأنه حلال ورثه او استقرضه لان الظاهر ان اكثر الذي كان يقع في يد المسلم من عهد صنع رياسة على صاحبه واستغفت قلبه فما فيه فهو حرام وقال عليه السلام لا يدخل الجنة جسد غذي بالحرام والاصل ان اكثر الذي يجوز به العمل يأخذ حكم الكل وان كان الحرام اكثر فالورع ان لا يعمل به وقال الشافعي رح يجوز العمل به ما لم يتيقن بالحرام لان الظاهر ان ما في يد المسلم حلال وان من تزوج امرأة فادعت عليه انها اخت له من الرضاع او اخبرته امرأة بذلك وهو اكبر رأيه ان الخبر صدق فله ان يتزوجها وكذلك لو اخبره عبد او صبي او فاسق او كافر بذلك فله ان يتزوجها وكذلك لو اخبره عبد او صبي او فاسق او كافر بأنه حر او بأنه زوج امرأته منه فله ان يطأها وكذلك لو دخل رجل على غيره ليلا وهو شاهر سيفه ما ظن به ان صاحب المنزل يعلم ذلك فان كان صاحب المنزل يعلم انه لم يقصد قتله ولا يخاف منه ان صاح يبادره بالضرب فله ان يشهر عليه السيف ويقتله ان قتل قبل ان يفشي همه وكذلك لو كان اكبر رأيه انه هارب من اللصوص وليس ينبغي له ان يقتله وان قتله وفي رأيه انه لص ثم تبين انه رجل صالح القياس ان يقتص منه فالاستحسان عليه الدية وفي مسئلة كتاب الاكراه فعلم بهذا ان ما هو المراد هو الدعاء والفتوح حالا فالعمل بها كالرأي الذي تنقلب الحاجة مع ان الغلط اذا وقع لا يمكن تداركه وفيما دون ذلك لعله قوله لان بيانا فاسق فسلم الملك لمن هو فاسق والعدل وحق الفاسق كالكافر لان السيد سلم الملك لعبده وهو فاسق وهو في هذا سواء حتى اذا باعه جاز فالعقار له وعلى هذا لو باعه ان يسلمه للمشتري بالملك قوله ولم يعارضه معارض فلا معتبر بالكتب الرأي عندي وجود دليل ظاهر الا ان يكون مثل ذلك الدليل في تحصيله ان قيمته وذلك كدرة مثلا في بلد يقل فيه ذلك او وجد كتابا في بيعها ولم يكن في ايامه من هو اهل لذلك يتيقن كل الجهالة ساد ذلك المكان فكان الشرع عن شرائه افضل وكان الذي اباه بالرأي الجائز لان هذا كله شيوع في قوله ومن علم بجارية انها لفلان فرأى اخوه يبيعها قوله لم يتناولها امانة تركها عنده او وهبها منه فيقام